

٢٠٢



الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الجمعة ١ جمادى الأولى سنة ١٣٩٣ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٧٣ م . العدد ٢٤٢٣

المقررات

صفحة	
١٠٢٣	نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣ النظام الداخلي لنقابة المهندسين
١٠٣٨	نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣ نظام المياه لبلدية صخرة
١٠٤١	نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٣ نظام الحراسة لبلدية صخرة
١٠٤٣	نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٣ نظام معدل لنظام بلدية صخرة
١٠٤٤	الانفاقيات
١٠٤٥	قرارات تفسير رقم (١١-١٤) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٠٥٢	مجلس الأمة

نحس الحسين للهندسة والهندسة المعمارية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣

النظام الداخلي لنقابة المهندسين

صادر بالاستناد الى المادة (٩٥) من قانون نقابة المهندسين رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة المهندسين لسنة ١٩٧٣) ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة الأشغال العامة
الوزير	وزير الأشغال العامة
القانون	قانون نقابة المهندسين رقم (١٥) لسنة ١٩٧٣
النقابة	نقابة المهندسين
الجلس	مجلس نقابة المهندسين
التقريب	تقريب المهندسين
امين السر	امين سر نقابة المهندسين
امين الصندوق	امين صندوق نقابة المهندسين
العضو	المهندس او المهندس المتدرب او المجاز المسجلين في النقابة حسب احكام قانونها
الشعبة	مجموعة الفروع الهندسية المنصوص عليها في القانون .
الفروع الهندسي	العلم الهندسي المنصوص عليه في القانون والذي حصل فيه العضو على شهادة هندسية من إحدى الجامعات والمعاهد المعترف بها .
المكتب الهندسي	مكتب الدراسات و - او الاستشارات الهندسية
الشركة الهندسية	الشركة الهندسية او الشركة الاستشارية الهندسية
مزاولة المهنة	القيام بالعمل الهندسي في اي فرع من فروع الهندسة المنصوص عليها في القانون بما في ذلك اعمال الدراسات ووضع التصاميم الهندسية او تنظيم المخططات او وضع المواصفات بقصد تنفيذها او تنفيذ هذه المخططات او الاشراف على من يهد اليه امر تنفيذها او صيانتها او تشغيلها .

الباب الاول

اهداف النقابة وغاياتها

المادة ٣ - تعمل النقابة على :

- ١ - تنظيم مهنة الهندسة وتوفير الحياة الكريمة لأعضائها وتحقيقاً لذلك تقوم بما يلي : -
 - ١ - العمل على توحيد الاعضاء في اسرة واحدة وازالة كل خلاف قد ينشأ بينهم وتنظيم علاقاتهم مع الدوائر والمؤسسات والافراد ، وحل الخلافات التي تقع بينهم وبين الغير بسبب ممارسة المهنة .
 - ٢ - مراقبة تنفيذ القانون والانظمة الصادرة بموجبيه .
 - ٣ - السعي لتوفير مجالات العمل للاعضاء .
 - ٤ - العمل على تحسين احوال الاعضاء الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن مصالحهم بالطرق المشروعة .
 - ٥ - مساعدة الاعضاء ماديا عن طريق المონات والسلفات وانشاء الجمعيات التعاونية لهم .
- ب- العمل على رفع شأن المهنة وذلك : -
- ١ - بالتعاون مع الافراد والهيئات والمؤسسات العلمية بما في ذلك اتحاد المهندسين العرب فيما يختص بالمهنة .
 - ٢ - بتكوين اللجان والجمعيات العلمية في فروع الهندسة المختلفة .
 - ٣ - بوضع التعليقات التي تستهدف رفع مستوى المهنة علميا وعمليا .
 - ٤ - بالاسهام في النشاطات التعليمية والمهنية والعلمية التي تساعد على تطوير المهنة والعاملين فيها من مهندسين وفنيين .

الباب الثاني

عضوية النقابة ورسومها

المادة ٤ - يعد مجلس النقابة السجلات التالية : -

- أ - سجلا للمهندسين ميوبا حسب الفروع الواردة في المادة (٤٦) من القانون .
- ب - سجلا للمهندسين المتدربين ميوبا حسب الفروع الواردة في المادة (٤٦) من القانون .
- ج - سجلا للمجازين .
- د - سجلا للمكاتب والشركات الهندسية الأردنية .
- هـ - سجلا للمكاتب والشركات الهندسية غير الاردنية .
- و - سجلا للمؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية .

المادة ٥ - يقدم المهندس والمهندس المتدرب والمكاتب الهندسية والشركات الهندسية الأردنية وغير الأردنية والمؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الأردنية الى مكتب النقابة طلبات التسجيل على نماذج المقررة من قبل المجلس مستوفية كافة الشروط المنصوص عليها في القانون ومرقة برسم التسجيل المحدد في هذا النظام:

المادة ٦ - أ - تستوفي النقابة من الاعضاء الرسوم التالية :-

رسم التسجيل للاعضاء الأردنيين	٤ دنانير
رسم التسجيل للاعضاء غير الأردنيين	١٠ دنانير
الرسم السنوي للمهندس الأردني	١٢ دينار
الرسم السنوي للمهندس غير الأردني	٢٥ دينار
الرسم السنوي للمجاز	١٢ دينار
الرسم السنوي للمهندس الأردني المتدرب	٦ دنانير

ب- تستوفي النقابة من المكاتب الهندسية الأردنية الرسوم التالية :-

١ - من المكاتب الهندسية التي يحق لها القيام بأعمال الدراسات والتصاميم و/او الاشراف على التنفيذ للمشاريع الهندسية مهما كانت قيمتها ضمن حدود اختصاصاتها .

رسم التسجيل	٣٠ دينار
الرسم السنوي	٣٠ دينار

٢ - من المكاتب الهندسية التي يحق لها القيام بأعمال الدراسات والتصاميم و/او الاشراف على التنفيذ للمشاريع الهندسية التي لا تزيد التكاليف الاجالية لأي منها على ثلاثمائة الف دينار ضمن حدود اختصاصاتها :-

رسم التسجيل	٢٠ دينار
الرسم السنوي	٢٠ دينار

٣ - من المكاتب الهندسية التي يحق لها القيام بأعمال الدراسات والتصاميم و/او الاشراف على التنفيذ للمشاريع الهندسية التي لا تزيد التكاليف الاجالية لأي منها على مئة الف دينار . ضمن حدود اختصاصاتها :-

رسم التسجيل	١٠ دنانير
الرسم السنوي	١٠ دنانير

ج- تستوفي النقابة من الشركات الهندسية الأردنية الرسوم التالية :-

١ - الشركات الهندسية التي يحق لها القيام بأعمال الدراسات والتصاميم و/او الاشراف على التنفيذ للمشاريع الهندسية مهما كانت قيمتها ضمن حدود اختصاصاتها :-

رسم التسجيل	٤٠ دينار
الرسم السنوي	٤٠ دينار

٢ - الشركات الهندسية التي يحق لها القيام بأعمال الدراسات والتصاميم و/او الاشراف على التنفيذ للمشاريع الهندسية التي لا تزيد التكاليف الاجالية لأي منها على ثلاثمائة الف دينار ضمن حدود اختصاصاتها :

رسم التسجيل	٣٠ دينار
الرسم السنوي	٣٠ دينار

٣ - الشركات التي يحق لها القيام بأعمال الدراسات والتصاميم و/او الاشراف على التنفيذ للمشاريع الهندسية التي لا تزيد التكاليف الاجالية لأي منها على مئة الف دينار ضمن حدود اختصاصاتها :

رسم التسجيل	٢٠ دينار
الرسم السنوي	٢٠ دينار

د - تستوفي النقابة من المكاتب الهندسية او الشركات الهندسية غير الأردنية الرسوم التالية :-

رسم التسجيل	١٥٠ دينار
الرسم السنوي	١٥٠ دينار

هـ - تستوفي النقابة من مؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الأردنية

رسم تسجيل سنوي مقداره ٥٠٠ دينار .

و - تلحق رسوم التسجيل في جميع الحالات المبينة في هذه المادة عند تقديم طلب التسجيل لمجلس النقابة، اما الرسم السنوي فيدفع حال انعام عملية التسجيل عن السنة التي تم التسجيل فيها ثم يستأنف دفعه في شهر كانون الثاني من كل عام .

المادة ٧ - رسوم الاتعاب الهندسية

أ - تستوفي النقابة من مكاتب الدراسات والاستشارات الهندسية او الشركات الاستشارية الهندسية الأردنية وغير الأردنية رسوما عن الاتعاب التي تتقاضاها هذه المكاتب او الشركات مقابل قيامهم بالأعمال الهندسية وتستوفي هذه الرسوم على اساس السنة المالية للنقابة .

ب - تحسب الرسوم كما هو مبين في الفقرة (هـ) من هذه المادة على مقدار ما يخص كل عضو متفرغ في المكتب او الشركة من قيمة الاتعاب للأعمال الهندسية .

ج - اذا عمل عضو غير متفرغ في المكتب او الشركة فيعامل على اساس ثلث عضو متفرغ على ان لا يقل عمل العضو غير المتفرغ عن ثلاث ساعات يوميا خلال ساعات دوام المكتب او الشركة الرسمي .

د - اذا عمل عضو لدى المكتب او الشركة لجزء من السنة فيحسب له بدل اتعاب بنفس النسبة للمدة التي قضاه من السنة في المكتب او الشركة على ان لا تقل مدة عمله في المكتب او الشركة عن ثلاثة اشهر متتالية .

هـ - تستوفي النقابة من مكاتب الدراسات او الاستشارات الهندسية الأردنية او الشركات الاستشارية الأردنية رسوما عن الاتعاب التي تتقاضاها على النحو التالي :-

١ - الاعمال المعيارية والبلاني

أ - ١٠ فسات عن اتعاب كل متر مربع بوجوب غططات الترخيص لاول خمسة آلاف متر مربع لكل عضو متفرغ في المكتب او الشركة .

هكذا من الأشغال

ب - ٢٥ فلسا عن اتعاب كل متر مربع بموجب مخططات الترخيص لحزمة آلاف متر مربع التالية لكل عضو متفرغ في المكتب او الشركة .

ج - ١٠٠ فلس عن اتعاب كل متر مربع بموجب مخططات الترخيص لحزمة آلاف متر مربع التالية لكل عضو متفرغ في الشركة او المكتب .

د - ٢٥٠ فلسا عن اتعاب كل متر مربع بموجب مخططات الترخيص لما يزيد على ذلك لكل عضو متفرغ في المكتب او الشركة .

هـ - في حالة وجود تكرار في المشروع الواحد تحسب المساحات حسب ما يلي :

١ - ١٠٠٪ لوحدة البناء الاولى .

٢ - ٧٥٪ لوحدة البناء الثانية المماثلة للاولى .

٣ - ٥٠٪ لوحدة البناء الثالثة المماثلة للاولى .

٤ - ٢٥٪ لكل وحدة تزيد عن ذلك ومماثلة لوحدة البناء الاولى .

و - يحسم من رسوم الاتعاب التي تستوفياها من المكتب الهندسي او الشركة الهندسية لقاء قيامهم بالمشاورات والمعارضة والابنية اية رسوم تستوفياها من مكاتب هندسية او شركات هندسية اخرى قامت باعمال من الباطن لنفس هذه المشاريع بتكليف من المكتب او الشركة صاحبة التعاقد الرئيسي وتجري تصفية الرسوم سنويا .

٢ - الاعمال الهندسية الاخرى

أ - ١٪ من الاتعاب المتفق عليها لغاية العشرة آلاف دينار الاولى من الاتعاب لكل عضو متفرغ في المكتب او الشركة .

ب - ٣٪ من الاتعاب المتفق عليها للخمسة الاف دينار التي تليها لكل عضو متفرغ في المكتب او الشركة .

ج - ١٥٪ من الاتعاب المتفق عليها لما يزيد عن ذلك لكل عضو متفرغ في المكتب او الشركة .

د - يحسم من الاتعاب المقاضاة سنويا اية اتعاب تدفع للمكاتب الدراسات والاستشارية الهندسية او الشركات الاستشارية مقابل قيامهم باعمال من الباطن وكذلك المبالغ المدفوعة لمكاتب الخدمات الهندسية كاعمال المساحة والمختبرات .

و - تستوفي القاية من مكاتب الدراسات والاستشارات الهندسية غير الاردنية والشركات الهندسية غير الاردنية رسوما عن الاتعاب مقداره ٣٪ عن كافة المبالغ التي تقاضاها كاتعاب .

المادة ٨ - على المكاتب الهندسية والشركات الهندسية الاردنية وغير الاردنية ان تقوم بدفع الرسوم المبينة في المادة السابعة من هذا النظام خلال تسعين يوما من تاريخ التوقيع على العقد المبرم بين اي منها وروب العمل . ويتم تصفية رسوم الاتعاب عن هذه العقود عن كل سنة خلال ستين يوما من بداية السنة التي تليها .

الباب الثالث اجهزة النقابة

المادة ٩ - تتكون النقابة من :

أ - الهيئة العامة

ب - مجلس النقابة

ج - الهيئات العامة للشعب .

د - مجالس الشعب .

الهيئة العامة

المادة ١٠ - تتألف الهيئة العامة للنقابة من جميع الاعضاء المسجلين في سجلاتها بمن سددوا الرسوم السنوية قبل موعد اجتماع الهيئة العامة .

المادة ١١ - يرأس اجتماعات الهيئة العامة بحضور الوزير او من يمثله النقيب او نائب النقيب في حالة غيابه ، واذا تغيب الاثنان فيرأسها اكير اعضاء المجلس الحاضرين سنسا ، ويدير الرئيس الجلسة بموجب التعليمات الموضوعة لاجتماعات الهيئة العامة للنقابة .

المادة ١٢ - لا يكون اجتماع الهيئة العامة قانونيا الا اذا حضرته الاكثريّة المطلقة وحين اكتمال النصاب التأسيسي للاجتماع يعان رئيس الجلسة عدد الحاضرين ونسبة الحضور وقانونية الجلسة ، واذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال الدقائق الثلاثين الاولى من الوقت المحدد للاجتماع تعتبر الجلسة مؤجلة ، على ان تعقد بعد اسبوع واحد في ذات المكان والازمان ، ويكون انعقادها قانونيا مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين ، على ان يتم الاعلان عن تأجيل الاجتماع الاول من قبل رئيس الجلسة في احدي الصحف المحلية :

المادة ١٣ - يرسل مجلس النقابة الدعوة لاجتماع الهيئة العامة قبل خمسة عشر يوما على الاقل من موعد الاجتماع المحدد فيها مرفقة بمجدول الاعمال كما تنشر الدعوة في صحيفتين محليتين .

المادة ١٤ - ينص جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي على :

أ - مناقشة التقرير السنوي لنشاط النقابة المقدم من المجلس عن اعماله خلال السنة المنتهية ووضع السياسة العامة للنقابة للسنة المقبلة .

ب - الاطلاع على تقرير فاحصي الحسابات ومناقشة التقرير المالي والتصديق على الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية .

ج - اعتماد مشروع الموازنة للسنة المقبلة .

د - تعيين فاحصي الحسابات للسنة المقبلة .

هـ - انتخاب النقيب ونائب النقيب واطفاء المجلس في الدورة الانتخابية .

و - البت في اية مواضيع اخرى يقررها المجلس في الدعوة الى الاجتماع .

ز - البت في المواضيع التي يفتحها اعضاء الهيئة العامة والتي ترد الى المجلس خطيا قبل موعد الاجتماع باسبوع واحد على الاقل .

هكذا من الأشغال

المادة ١٥ - ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيئة العامة تسجل فيه اسماء الاعضاء الحاضرين بموجب تسلسل رقمي يوقع عليه من قبل كل من حضر الجلسة .

المادة ١٦ - يتم باشراف امين السر تسجيل محاضر اجتماعات الهيئة العامة في سجل خاص بعد اعتمادها ، ويوقع على هذه المحاضر النقيب وامين السر .

المادة ١٧ - تتخذ قرارات الهيئة العامة بأكثرية اصوات الحاضرين النسيية ، واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوتا مرجحا .

المادة ١٨ - يعمم امين السر محضر اجتماع الهيئة العامة على الاعضاء خلال اسبوعين من تاريخ انتهاء عقد الاجتماع .
مجلس النقابة .

المادة ١٩ - يتألف مجلس النقابة من :

- ١ - النقيب
- ٢ - نائب النقيب
- ٣ - عضوين عن شعبة الهندسة المدنية
- ٤ - عضو واحد عن شعبة الهندسة المعمارية
- ٥ - عضو واحد عن شعبة الهندسة الميكانيكية
- ٦ - عضو واحد عن شعبة الهندسة الكهربية
- ٧ - عضو واحد عن شعبة هندسة المناجم والتعدين
- ٨ - عضو واحد عن شعبة الهندسة الكيماوية .

المادة ٢٠ - يحق لكل عضو من أعضاء الهيئة العامة من تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣٤) من القانون ان يرشح نفسه لاي من مناصبي النقيب او نائب النقيب ، ولا يشترط ان يكون من الناجحين في مجالس الشعب .

المادة ٢١ - يحق لكل عضو من أعضاء مجالس الشعب من مضى على مزاوئته للمهنة خمس سنوات على الاقل ترشيح نفسه لعضوية مجلس النقابة عن شعبته .

المادة ٢٢ - أ - يفتح باب الترشيح قبل موعد الانتخاب باسبوعين ويقفل قبل موعد الانتخاب باسبوع واحد بقرار من مجلس النقابة يحدد فيه اليوم والساعة .

ب- تنشر اسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في مقر النقابة حال اقفال باب الترشيح .

المادة ٢٣ - عند اجتماع الهيئة العامة المقرر للانتخابات يدعو رئيس الجلسة الهيئة العامة الى تسمية ثلاثة من الاعضاء الحاضرين الذين لم يجر ترشيحهم للقيام بعملية الانتخاب وفرز الاصوات وتدوين الوقائع وذلك بحضور الوزير او من يمثله .

المادة ٢٤ - أ - يعلن رئيس الجلسة اسماء المرشحين لمركز النقيب ويجري الاقتراع عليه اولا ولا يتم علنا فرز الاصوات والتبعية وتسمية النقيب بموجب نصوص القانون .

ب- يعلن رئيس الجلسة اسماء المرشحين لمركز نائب النقيب ومعه اسماء المرشحين لعضوية المجلس عن كافة الشعب الهندسية المذكورة بهذا النظام ويجري الاقتراع عليها من قبل الهيئة العامة باقتراع واحد بحيث ينتخب كل عضو من الهيئة العامة نائبا للنقيب والعدد المقرر من اعضاء المجلس من مختلف الشعب الهندسية ويتم علنا فرز الاصوات واعلان النتائج وتسمية نائب النقيب واعضاء المجلس .

المادة ٢٥ - يجري الاقتراع بصورة سرية على بطاقات خاصة مهيورة بخاتم النقابة وتوقع الوزير او من يمثله وذلك بالنسبة لانتخاب النقيب . اما بالنسبة لانتخاب نائب النقيب واعضاء المجلس فيجب ان تحوي البطاقة على مكان انتخاب المرشحين بحسب الشعب الهندسية بالاضافة الى خاتم النقابة وتوقع الوزير او من يمثله . وكل بطاقة لا تتوفر فيها هذه الشروط تعتبر لاغية .

المادة ٢٦ - يسلم الوزير او من يمثله بطاقات الاقتراع الى الاعضاء الحاضرين الذين يمنح لهم الانتخاب . ويسري ابداع كل بطاقة بعد تبينها من قبل الناخب شخصيا في الصندوق المعد لذلك امام اللجنة المشرفة .

المادة ٢٧ - في حالة ورود بطاقة بعدد من الاسماء اكثر من المطلوب لأي من المراكز المبنية في المادة ١٩ من هذا النظام والتي يجري الاقتراع عليها فتحتب الاسماء للعدد المطلوب لكل مركز بحسب التسلسل الوارد في البطاقة وتهمل الاسماء الزائدة .

المادة ٢٨ - مدة الدورة العادية لمجلس النقابة ستان تبدأ من اليوم الأول من شهر آذار من السنة التي جرت فيها الانتخابات ، وفي حالة اجراء الانتخابات في غير المواعيد المحددة في القانون والانظمة الصادرة بموجبه او في حالة الغائها بموجب احكام القانون يستمر المجلس التقديم في مزاولة اعماله حتى يتسلم المجلس الجديد مهامه وذلك فور اعلان نتائج الانتخابات .

المادة ٢٩ - على مجلس النقابة ان يقوم بتنفيذ قرارات الهيئة العامة وليس له الحق في تغييرها او تعديلها الا بعد الرجوع الى تلك الهيئة واخذ موافقتها على التغيير والتعديل .

المادة ٣٠ - بعد امين السر مشروع جدول اعمال اجتماعات المجلس ويعرضه على المجلس لاقراءه او تعديله وعندئذ لا تحصل مناقشة في مسألة لم تكن واردة في جدول الاعمال الا اذا وافق المجلس على ذلك ، ولا يعتبر الاجتماع قانونيا الا اذا حضرته الاكثرية المطلقة من اعضاء المجلس بما فيهم النقيب او نائب النقيب او كلاهما .

بلادة ٣١ - اذا طرأ ما يمنع العضو من الحضور الى جلسة المجلس وجب عليه ان يخبر امين السر قبل الجلسة والا اعتبر غائبا بغير عذر ، وعلى المجلس ان يقرر قبول الاعتذار او عدم قبوله .

المادة ٣٢ - يوقع النقيب او نائب النقيب على جميع المراسلات الصادرة عن النقابة ويعوز لامين السر التوقيع على المراسلات الصادرة عن النقابة الموجهة للاعضاء .

المادة ٣٣ - أ - يسجل امين السر محاضر الجلسات بعد اقرارها في سجل يخصص لهذا الغرض ويوقع على حسنة الحاضر كافة اعضاء المجلس الحاضرين .

ب- تصدر قرارات المجلس باغلبية اصوات الحاضرين وللعضو المعارض تسجيل اسباب اعتراضه في المحضر .

بلادة ٣٤ - يعد امين السر سجلا خاصا يوقعه الاعضاء في كل جلسة وذلك لاحصاء عدد الجلسات المتبقية وتواريخ انعقادها وبيان غياب الاعضاء وحضورهم لهذه الجلسات .

المادة ٣٥ - يعين مجلس النقابة العدد اللازم من الموظفين للقيام بالاعمال الادارية والمالية ويكون هؤلاء الموظفين تحت اشراف النقيب او نائب النقيب بالاضافة الى امين السر مع كل منها فيما يخص بالاعمال الادارية وتحت اشراف النقيب او نائب النقيب بالاضافة الى امين الصندوق مع كل منها فيما يخص بالاعمال المالية .

هكذا من الأشغال

المادة ٣٦ - لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في الاطلاع على الاوراق التي يطلبها من امين السر .
المادة ٣٧ - يشرف امين السر على شؤون النقابة الادارية بما في ذلك المعاملات القلمية التي يقوم بها مكتب النقابة كما يشرف على صيانة هذه المعاملات وتدوينها في السجلات الخاصة بها .
المادة ٣٨ - لضمان سير الاعمال وضبطها ينظم مكتب النقابة باشراف امين السر السجلات التالية :-

- أ - السجلات المتخصص عليها في المادة (٤) من هذا النظام .
 - ب - سجل وقائع جلسات اجتماع المجلس وتدوين فيه القرارات التي يتخذها المجلس ويعطى لكل قرار رقم متسلسل وينون الى جانبه تاريخ الجلسة التي اتخذ بها .
 - ج - سجل وقائع جلسات اجتماع المجلس بصفتها مجلسا تاديبيا وتدوين فيه وقائع الجلسات والاحكام المتخذة ويكون فيه حقل خاص لنتيجة الاحكام وخلاصة حكم المحكمة اذا وجد .
 - د - سجل الرسائل الواردة يذكر فيه المصدر وخلاصتها ما اتخذ بشأنها وتعطى كل رسالة رقما متسلسلا .
 - هـ - سجل الشكاوي المقدمة من اعضاء النقابة او عليهم مع ذكر اسم المدعي والمدعى عليه وخلاصة الشكوى .
 - و - سجل الرسائل الصادرة يذكر فيه رقم الرسالة واسم المرسل اليه وخلاصة الرسالة مع بيان فيما اذا ادت الى جواب او نتيجة ما .
 - ز - سجل لضبط وقائع جلسات الهيئة العامة تدون فيه خلاصة المناقشات التي تدور في اجتماعات الهيئة العامة العادية او الاستثنائية مع القرارات المتخذة .
- المادة ٣٩ - أ - تنظم الرسائل الصادرة عن النقابة على ثلاث نسخ على الاقل وتحفظ نسخة منها في مصنف الرسائل العادية بحسب ترتيبها وتحفظ اخرى في ملف عام وتعطى كل رسالة رقما متسلسلا يبدأ من اول كل سنة واذا كانت الرسائل تتعلق باحد الاعضاء فتحفظ نسخة منها في الملف الخاص به في النقابة .
ب - تحتم الرسائل الواردة بخاتم النقابة مع التاريخ والرقم المعطى لها وتحفظ في مصنف خاص بعد عرضها على المجلس وانتهاء المداولات واتخاذ الاجراءات التي قررها المجلس بشأنها .
- المادة ٤٠ - ينظم مكتب النقابة باشراف امين السر لكل عضو من الاعضاء ملفا خاصا به تحفظ فيه المستندات العائدة لتسجيله وجميع المعاملات ونسخ الرسائل او القرارات المتعلقة به .
- المادة ٤١ - يشرف امين الصندوق على الامور المالية للنقابة وذلك وفقا لاحكام قانون النقابة والباب الخامس من هذا النظام .

المادة ٤٢ - يصدر المجلس نشرة تحوي نشاط النقابة .

المادة ٤٣ - أ - يعين المجلس اللجان الفرعية التالية :

- ١ - لجنة المحلة
- ٢ - لجنة المكتبة
- ٣ - لجنة النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية
- ٤ - لجنة صندوق التقاعد والتأمين الاجتماعي
- ٥ - لجنة تقويم ومعالجة الشهادات
- ٦ - اللجنة القانونية
- ٧ - اللجنة المالية
- ٨ - واية لجان اخرى تدعو الحاجة الى تشكيلها .

ب - تقوم اللجان الفرعية بتنشيط التواحي العلمية والمهنية والاجتماعية والثقافية والرياضية بين الاعضاء ودراسة المواضيع التي يكلفها بها المجلس وتقديم التواصي بشأنها ويعين المجلس رئيسا لكل لجنة من اعضائه او من اعضاء الشعب الهندسية .

المادة ٤٤ - تعلن قرارات المجلس المتعلقة بالامور العامة للنقابة في مقر النقابة وفي مجلته الخاصة كما تعلن في الصحف المحلية اليومية اذا ما قرر المجلس ذلك اما القرارات المتعلقة بالمسائل الفردية فتبلغ بكتب خاصة توجه لذوي العلاقة وفي حالة القرارات المتعلقة بالاحكام التي يصدرها المجلس بصفتها مجلسا تاديبيا يقوم مكتب النقابة بواسطة امين السر بتبليغها لذوي العلاقة ووزارة الاشغال العامة والمصالح الهندسية الاخرى خلال ثلاثة ايام من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية .

الهيئة العامة للشعب

المادة ٤٥ - يرأس اجتماعات الهيئة العامة لكل شعبة ممثلها في مجلس النقابة واذا تغيب فيرأسها اكر الاعضاء الحاضرين سنا ، ويدير الرئيس الجلسة بموجب التعليمات الخاصة بذلك وتطرح كافة الاقتراحات بالتصويت بعد مناقشتها وتعلن القرارات في نهاية الجلسة .

المادة ٤٦ - يرسل مجلس الشعبة الدعوة لاجتماع الهيئة العامة للشعبة قبل خمسة عشر يوما على الاقل من موعد الاجتماع المحدد في الدعوة مرفقة بجدول الاعمال كما تنشر الدعوة في صحيفتين محليتين .

المادة ٤٧ - يشتمل جدول اعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة للشعبة على :-

- أ - مناقشة شؤون فروع الشعب واية اقتراحات تخص الشعب
- ب - انتخاب مجلس الشعب

المادة ٤٨ - ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيئة العامة للشعبة تسجيل فيه اسماء الاعضاء الحاضرين بموجب تسلسل رقمي يوقع عليه من قبل كل من حضر الجلسة .

المادة ٤٩ - لا يكون اجتماع الهيئة العامة للشعبة قانونيا الا اذا حضرته الاكثية المطلقة من اعضاء المسجلين في سجل النقابة والمسجلين لرسومها ، وحين اكتمال النصاب القانوني للاجتماع يعلن رئيس الجلسة عدد الحاضرين ونسبة الحضور وقانونية الجلسة . واذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال الـ (٣٠) دقيقة الاولى من الوقت المحدد للاجتماع تعتبر الجلسة مؤجلة على ان تعقد بعد اسبوع في نفس المكان والزمان . ويكون انعقادها قانونيا بحضور اي عدد من الاعضاء على ان يتم الاعلان عن تأجيل الاجتماع الاول من قبل رئيس الجلسة . وفي احدى الصحف المحلية على الاقل .

المادة ٥٠ - يعين امين سر الشعبة على اعضاء هيئتها العامة يحضر الاجتماع خلال اسبوعين من تاريخ انتهاء عقده .

المادة ٥١ - يتكون مجلس كل شعبة من سبعة اعضاء .

المادة ٥٢ - يفتح باب الترشيح قبل موعد الانتخاب باسبوعين ويقفل باب الترشيح قبل موعد الانتخاب باسبوع بقرار من المجلس يحدد فيه اليوم والساعة .

المادة ٥٣ - عند اجتماع الهيئة العامة للشعبة المقرر لانتخاب مجلسها يدعو رئيس الجلسة الهيئته الى تسمية ثلاثة من الاعضاء الحاضرين الذين لم يحضر ترشيحهم للاشتراك مع ممثل المجلس للقيام بعملية الانتخاب وفوز الاصوات وتدوين الوقائع .

هكذا من الأعمال

المادة ٥٤ - يعلن رئيس الجلسة اسماء المرشحين ويجري انتخاب مجلس الشجرة من قبل الهيئة العامة للشجرة بالاقتراع السري على بطاقات خاصة مهيورة بخاتم النقابة وتوقيع ممثل المجلس . وكل بطاقة لا تتم فرز فيها هذه الشروط تعتبر لاغية .

المادة ٥٥ - تسلم بطاقات الاقتراع الى الاعضاء الحاضرين والذين يتولى لهم الانتخاب باليد من قبل ممثل المجلس ويجري ايداع البطاقات بعد تمييزها من قبل الناخبين في الصندوق المعد لذلك شخصيا امام اللجنة المشرفة .

المادة ٥٦ - في حالة ورود بطاقة بعدد من الاسماء اكثر من المطلوب لعضوية مجلس الشجرة تعتبر الاسماء المتخبة هي عدد الاعضاء المطلوبين بحسب التسلسل ولا تعتبر الاسماء الزائدة .

المادة ٥٧ - يتم فرز الاصوات وتعلن النتيجة علنا للهيئة العامة للشجرة وتبلغ الى المجلس من قبل لجنة الانتخابات خلال اسبوع من تاريخ الانتخاب .

المادة ٥٨ - ١ - تخمس الشعب للنتيجة لأول مرة اعلمها من تاريخ انتخابها واولد لا يزيد على مدة الدورة الحالية للمجلس . ب - مدة الدورة العادية لمجلس الشجرة ستان تبدأ من اليوم الاول من شهر آذار الذي يلي الانتخابات وفي

حالة عدم اجراء الانتخابات في المواعيد المحددة في القانون والانظمة الصادرة بموجبه او الغائبا بموجب احكام القانون يحدد المجلس تاريخ بدء مزاولة مجلس الشجرة صلاحياته ويستمر مجلس الشجرة القديم في مزاولة اعماله حتى يتسلم المجلس الجديد مهامه .

المادة ٥٩ - تلزم مجالس الشعب بالاصول الشجرة في المجلس في جميع الامور المتعلقة بالاجتماعات وتنظيمها وادارتها ويتم ذلك باشراف امين سر الشجرة .

الباب الرابع

نقايله الهيئة وآدابها

المادة ٦٠ - يجب على العضو ان لا يصرف تصرفا من شأنه الخط من قيمة الهيئة وكرامة المهندسين .

المادة ٦١ - ١ - على عضو النقابة ان يضع كل خبرته ومعلوماته في درس التصاميم وادارة ومناظرة الاعمال الموكلة اليه وان يبذل جهده للحفاظ على المصالح للمكلف بها ويجوز له انتداب مساعديه الفنيين لمناظرة الاشغال او لقياسها على ان يكون ذلك على مسؤوليته وتحت اشرافه المباشر .

ب - على عضو النقابة ان لا يوافق على القيام باشغال مضره بحقوق الغير او يمكن ان تؤدي الى ضرر ما وتعرضه او تعرض صاحب العمل للمسؤولية حتى ولو طلبها منه صاحب العمل وفي هذه الحالة يتحمل عليه ابلاغ صاحب العمل خطيا عدم امكانية اجابة طلبه .

ج - على عضو النقابة تنبيه صاحب العمل اذا طلب منه بعض تغييرات في التصاميم تستلزم زيادة في التكاليف .

المادة ٦٢ - يتعين على عضو النقابة الذي يتعرض من خلال مزاولة له للهيئة لما قد يمس كرامته كتهنيس او كرامة الهيئة ان يبادر برفع الامر الى المجلس .

المادة ٦٣ - ١ - يجوز للعضو الذي يؤسس مكتباً هندسياً او شركة هندسية ان يعلن عن ذلك في الصحف خلال شهر من افتتاح ذلك المكتب او تلك الشركة كما يجوز له ان يضع على باب مكتبه لافتة وفق تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

ب - يجب على عضو النقابة ان يوضح مجال اختصاصه المسجل في النقابة على جميع الاوراق والمطبوعات والرسومات والعقود التي تصدر منه في اعماله الهندسية .

المادة ٦٤ - يجب على عضو النقابة ابلاغ المجلس خطيا عن وظيفته وعمله وعنوانه ومحل اقامته وعن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات .

الباب الخامس

الاسكاف المالية

المادة ٦٥ - ١ - لمجلس النقابة - عن التصرف باموالها وفقا لاحكام القانون وضمن الاعتمادات المرصودة في ميزانية النقابة ويتم له النقل من بند الى آخر ضمن تلك الاعتمادات . واذا طرأ ما يدعو المجلس الى تجاوز هذه الاعتمادات فعليه اعلام الهيئة العامة بها في اول اجتماع عادي تعقده .

ب - لا يجوز صرف اي مبلغ الا بقرار يصدر عن المجلس .

ج - تدون قرارات المجلس المتعلقة بالمصروفات في سجل خاص ويتم ذلك تحت اشراف امين الصندوق .

المادة ٦٦ - يشرف امين الصندوق على شؤون النقابة المالية وتنفيذ موازنتها وقيود حساباتها وعليه ان يقدم للمجلس في نهاية كل شهر كشفا تفصيليا يبين فيه الايرادات والمصروفات مرفقا بالمستندات المؤيدة لما للتصديق عليه من قبل المجلس .

المادة ٦٧ - يوقع القريب او نائب القريب بالاضافة الى امين الصندوق مجتمعين على اوراق الصرف والاوراق المالية وللمجلس ان يصدر قرارا يعين فيه من بين اعضائه من يقوم بالتوقيع على هذه المستندات المالية اذا تعلق توقيعها من قبل القريب او نائب القريب وامين الصندوق او من قبل اي منهم .

المادة ٦٨ - يجوز للمجلس ان يقرر صرف سلفة لمكتب النقابة - باشراف امين الصندوق على النفقات الشترية المتكررة وتقديم ما يصرف منها في نهاية كل شهر مدعما بالمستندات المؤيدة للنقابة لاجازة صرفه .

المادة ٦٩ - يجب ان يتضمن مشروع الموازنة السنوية الذي يقدمه المجلس للهيئة العامة للتصديق عليه الواردات والنفقات التي يقدر المجلس انها ستقع خلال السنة المبلوغة في مشروع الموازنة كما يجب ان يتضمن الواردات والنفقات المتحققة والمصرفة فعلا خلال العام السابق .

المادة ٧٠ - يقوم مكتب النقابة - باشراف امين الصندوق - بتحصيل واردات النقابة لقاء وصولات مقبوضة مرفقة بالتسلسل وذوات ارومة ثابتة من النموذج المقرر موقع عليها من قبل القريب او نائب القريب بالاضافة الى امين الصندوق والمستلم .

المادة ٧١ - تسجل الواردات للمقبوضة لحساب النقابة في السجلات التالية : -

- ١ - سجل يومية الواردات - تسجل فيه الوصولات مع ارقامها وتواريخها .
- ٢ - سجل مفردات الواردات يفتح فيه حساب خاص لكل مساهمة من مواد الواردات المحددة في الموازنة وتسجل فيه الوصولات بحسب نوعها في حسابها الخاص .
- ٣ - سجلات الاعضاء .
- ٤ - سجل المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية الهندسية الاردنية .
- ٥ - سجل المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية الهندسية غير الاردنية .
- ٦ - سجل مؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية .

المادة ٧٢ - تصرف النفقات بموجب اوامر صرف مدونة على النموذج المقرر لهذه الغاية وتحمل رقم وتاريخ قرار المجلس القاضي باجازة الصرف والموقع من كل من القريب او نائب القريب بالاضافة الى امين الصندوق وصاحب الاستحقاق اشعارا بالاستلام .

هكذا من الشغل

المادة ٧٣ - تسجل اوامر الصرف في سجلين :-

١ - سجل يومية التفقات تسجل فيه اوامر الصرف بالسلسل بحسب تاريخ صدورهما وتغطي التاريخ والرقم التسلسل العام الذين سجلت بموجبها .

٢ - سجل مفردات التفقات ، ويفتح فيه حساب خاص لكل مادة من مواد التفقات المحددة في الموازنة وتسجل فيه اوامر الصرف بحسب نوعها في حسابها الخاص .

المادة ٧٤ - عندما يكون المبلغ المطلوب صرفه لقاء تقديم لوازم وخدمات مختلفة فيجب ان ترفق بأمر الصرف فاتورة صاحب الاستحقاق متضمنة مفردات اللوازم او الخدمات وتصدق هذه الفاتورة من امين الصندوق ويعتبر تصديق امين الصندوق على الفاتورة اقراراً منه باعتدال الاسعار . وتسجل اللوازم في سجلها الخاص .

المادة ٧٥ - ينظم مكتب القنابة - تحت اشراف امين الصندوق - سجلاً خاصاً باللوازم يتضمن حقولاً للادخلات واخرى للخارجيات وثالثة للرصيد تسجل فيه الحسابات الخاصة باللوازم والمواد المعلقة للاستهلاك بحسب انواعها .

المادة ٧٦ - في نهاية كل سنة مالية ينظم مكتب القنابة باشراف امين الصندوق جدولاً باللوازم والمصادر المستهلكة وجدولاً آخر بالمفردات واللوازم الثابتة التي تلتفت بسبب الاستعمال او اخرجت من حيازة القنابة لاي سبب كان ويعرضها على المجلس للتصديق وبعد ذلك تدون هذه اللوازم في صحيفة الاجراجات في حساباتها الخاصة .

المادة ٧٧ - ينظم مكتب القنابة - تحت اشراف امين الصندوق - السجلات التالية :-

١ - سجل خاص باعضاء القنابة يخصص فيه لكل عضو صفحة خاصة تدون فيها سنواتيا الرسوم المستوفاة منه والتفقات المدفوعة اليه بصفة اعانة او تعويض او راتب وسوى ذلك من المعلومات المالية المتعلقة به .

٢ - سجل المكاتب الهندسية والشركات الهندسية الاردنية يخصص فيه لكل مكتب هندسي او شركة هندسية صفحة خاصة تدون فيها كافة الرسوم التي تدفعها الصندوق للقنابة بما في ذلك رسوم الاتعاب .

٣ - سجل المكاتب الهندسية والشركات الهندسية غير الاردنية يخصص فيه لكل مكتب هندسي او شركة هندسية صفحة خاصة تدون فيها كافة الرسوم التي تدفعها للصندوق للقنابة بما في ذلك رسوم الاتعاب .

٤ - سجل مؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية يخصص فيه لكل مؤسسة او شركة صفحة خاصة تدون فيها كافة الرسوم التي تدفعها للصندوق للقنابة .

المادة ٧٨ - يحتفظ مكتب القنابة - باشراف امين الصندوق - بالنسخ الثانية من وصلات المقبوضات واوامر الصرف المدفوعة مع الوثائق المرفقة وجدولاً اللوازم الثابتة والمستهلكة او الخارجة من حيازة القنابة لعرضها مع السجلات على مراقبي الحسابات بعد انتهاء الدورة المالية للتدقيق .

المادة ٧٩ - يجب ان يتضمن تقرير مراقبي الحسابات بعد انتهاء الدورة المالية للبحث في الامور التالية :-

١ - مطابقة موجود الصندوق مع الرصيد بين مجموع سجل يومية الوارد ومجموع يومية التفقات .

٢ - مطابقة مجموع سجل يومية الواردات مع مجموع الحسابات في سجل مفردات الواردات .

٣ - مطابقة مجموع سجل يومية التفقات مع مجموع الحسابات في سجل مفردات التفقات .

٤ - التحقق من ان الواردات الخاصة والتفقات المعسرة قد دجرت وفقاً لاحكام قانون القنابة وموازنتها وطبقاً لقرارات مجلس القنابة وهذا النظام .

٥ - صحة قيود سجل اللوازم .

٦ - صحة قيود سجل الاعضاء .

٧ - صحة قيود وسجلات المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية الهندسية غير الاردنية .

٨ - صحة قيود وسجلات المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية الهندسية غير الاردنية .

٩ - صحة قيود وسجلات مؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية .

المادة ٨٠ - يتوجب على امين الصندوق ان يقدم الى المجلس في آخر كل دورة جدولاً بالذم للتحقق وغير المسددة الذي يعده مكتب القنابة بصورة مفصلة ليقرر المجلس التدابير التي يرى اتخاذها بشأنها .

المادة ٨١ - يجب ايداع واردات القنابة في المصرف الذي يعمده المجلس يوم قبضها او في اليوم التالي لعملية القبض اذا تملأ ايداعها بنفس اليوم .

المادة ٨٢ - تستوفى الرسوم التالية عن الدعاوي وطلبات الاتعاب التي تقدم للمجلس :

أ - ثلاث دقائق على لائحة الشكوى المتعلقة بمزاولة المهنة وآدابها وتقاليدها .

ب - رسماً نسبياً مقداره اثنان بالمئة من القيمة المدعى بها في لائحة الدعوى على ان لا يقل الرسم عن ثلاثة دقائق ولا يتجاوز خمسين ديناراً .

ج - في الحالات التي لم يبين فيها القيمة المدعى بها في لائحة الدعوى تستوفي القنابة رسماً (مقطوعاً) بقدره المجلس على ان لا يقل عن ثلاثة دقائق ولا يتجاوز خمسين ديناراً او يدفع المحكوم له الفرق بين الرسم الذي دفعه قبلاً والرسم عن القيمة المحكوم بها .

د - يصدر القرار من المجلس بالحكم بالمبلغ مع الرسوم كاملة اوتنسبة على اساس القيمة المحكوم بها .

المادة ٨٣ - تلتى الانظمة التالية :

أ - النظام الداخلي لقنابة اصحاب المهن الهندسية لعام ١٩٥٨ وما طرأ عليه من تعديلات .

ب - نظام الانتخابات لمجلس قنابة اصحاب المهن الهندسية الصادر في عام ١٩٦٨ بالاستناد لاحكام القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ والقانون المعدل به رقم (١٩) لسنة ١٩٦٨ .

اتحاد المهندسين

١٩٧٣/٤/٢٣

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير وزير المالية بالوكالة وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراونه	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد الازري
وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الصحة عزالدين الحاج حسن	وزير الدولة
وزير الزراعة والثروة الحيوانية سليم مساعده	وزير التربية والتعليم والاروق والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي	وزير المواصلات محمد البشير
وزير العمل احمد الشويكي	وزير الاجتماعية والعمل علي عتاد خريس		

نظام المياه لبلدية صخرة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٥/٦

تأمر بوضع الانظمة التالية :-

١ - نظام المياه لبلدية صخرة لسنة ١٩٧٣

٢ - نظام الحراسة لبلدية صخرة لسنة ١٩٧٣

٣ - نظام معدل لنظام بلدية صخرة لسنة ١٩٧٣

١٩٧٣/٥/٦

أعضاء المجالس

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الاشياء والتعمير صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراونه	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الزراعة خالد الحاج حسن	وزير الدولة رشاد الخطيب
وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العمل سالم مساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة محمد البشير
وزير النقل نديم زرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير الشؤون الاجتماعية علي عواد عريس

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣

نظام المياه لبلدية صخرة

صادر بالاستناد الى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

بإذ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لبلدية صخرة لسنة ١٩٧٣) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- البلدية : بلدية صخرة
الرئيس : رئيس البلدية او رئيس لجنة البلدية
المجلس : مجلس البلدية او لجنة البلدية
طلب الاشتراك : النموذج الخاص المد من قبل البلدية للاشتراك بالمياه
الطالب : الشخص الذي يتقدم بطلب الاشتراك
المشارك : الشخص المزود بالمياه وفق احكام هذا النظام
انبوب التوزيع : ذلك الجزء من الانبوب المعد لتوزيع المياه والواقع بين الانبوب الرئيسي وعداد المشارك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .
انبوب التوريد : الواقع بعد عداد المياه والمعد لتوريد المشارك بالماء ويكون ملكا للمشارك .
اجهزة المياه : الانابيب والخففيات والحاسيس والصمامات والمعدات ومستودعات المياه والاجهزة المائلة الاخرى التي لها علاقة بتوريد المياه .

المادة ٣- تقدم جميع الطلبات المتعلقة بوصول او قطع المياه او رفع العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب الملك او نائبه الى البلدية على النموذج المقرر .

المادة ٤- يدفع طالب الاشتراك مبلغ للأمانة فلسا لكل نسخة طلب اشتراك .

المادة ٥- بعد الموافقة على الطلب يستوفى من الطالب مبلغ ثلاثة دنانير رسم تأمين ومبلغ دينارين تأمين لنهاية مدة اشتراكه وفي حالة تقصيره عن تسديد ائتمان المياه يقطع المبلغ المستحق من هذا التأمين ويرد الباقي واذا لم يكف التأمين لتسديد المبلغ المتحقق يحصل منه الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٦- على البلدية تهية العداد والصندوق الحديدي الخاص به مقابل الثمن الذي يدفعه المشارك .

المادة ٧- يحفظ العداد ضمن صندوق حديدي مقفل بعد ختمه بخاتم البلدية ويحظر على المشارك احدثات او تغيير او تبديل او اضافة او فك الصندوق او اية اختتام تكون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال اي مفتاح يطابق المفاتيح التي تستعملها البلدية لتلك العدادات .

هكذا من الأشهر

المادة ٨- يعتبر ما يسجله العداد دليلاً على صحة كمية المياه المستهلكة وإذا شك المشترك في صحة تسجيل العداد عليه ان يعلم البلدية خطياً بذلك وتتولى البلدية مبلغ حصة فلتا اجرة فحص العداد ويرد هذا المبلغ الى المشترك اذا ثبت ان العداد لم يكن صالحاً او انه لم يسجل الاستهلاك الصحيح .

المادة ٩- لرئيس البلدية او من ينوبه من موظفي البلدية حق تقدير الكمية المستهلكة من المياه عن المدة التي يظهر ان عطلاً قد طرأ فيها على العداد ويكون التقدير بنسبة المدة المثلثة فيها اذا كان المستهلك مشتركاً وإذا لم يكن للمشارك استهلاكات سابقة يبنى التقدير على اساس عمل الاستهلاك وعدد سكانه وإذا عارض المشترك في قبول التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية او من ينوبه يكون قرار المجلس قطعياً بهذا الشأن .

المادة ١٠- يتحمل المشترك كافة نفقات تعديلات الماسير اللازمة من الخطوط الرئيسية لغاية ربطها بالعداد داخل عمله والبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها او تغييرها او نقلها الى مكان آخر بالكيفية التي تراها مناسبة دون ان يكون لاحد حق الاعتراض على ذلك وتكون نفقات نقل وتعديل التعديلات الخارجية على حساب البلدية ولها ان تقوم بتحصيها من المنفعة اذا كان التغيير او النقل لمصلحة مشترك آخر .

المادة ١١- يقوم المشترك بتعميد انابيب التوريد على نفقته طبقاً للشروط الفنية وبثبني ملكاً له ويتولى اصلاحها .
المادة ١٢- اذا كانت التعديلات من الخطوط الرئيسية تصلح لخدمة أكثر من مشترك فعلى البلدية ان تقسم نفقات التعديلات بين المشتركين بنسبة طول الانابيب التي تخدم مصاحبة كل منهم .

المادة ١٣- على المشترك الذي يريد قطع اشتراكه نهائياً ان يعلم البلدية خطياً قبل عشرة ايام من تاريخ قطع اشتراكه لتتمكن من حصر كميات المياه المستهلكة وحاسبته عنها والا بقي اشتراكه قائماً .

المادة ١٤- يجوز نقل اشتراك المياه من شخص لآخر شريطة قيام المشترك الجديد بتقديم طلب الاشتراك للبلدية وتوقيع الاتفاقية وفقاً للعادة الثالثة من هذا النظام وفي هذه الحالة يتولى مبلغ دينار واحد رسم نقل الاشتراك .

المادة ١٥- يحق لموظفي البلدية المفوضين الدخول بعد الاستئذان الى محل المشترك في اي وقت مابين الثامنة صباحاً وحتى الرابعة بعد الظهر لغايات قراءة العداد او فحصه او الكشف على التعديلات ولا يسمح لغيرهم بفك اختام العدادات او نقلها من مكان الى آخر او اوصول المياه وعلى المشترك تسهيل مهمة هؤلاء الموظفين .

المادة ١٦- البلدية غير مسؤولة عن قطع المياه بسبب حادث مفاجيء في الآلات والمحركات او التعديلات والخطوط الرئيسية او لاعتراض التوزيع ولها حق قطع المياه عن المشترك طول المدة اللازمة للتصليح الا انه يجب عليها اعلام المشتركين مسبقاً قبل قطع المياه بارادتها .

المادة ١٧- للبلدية حق قطع المياه عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :
أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المستهلكة في وقت الاستحقاق ويعتبر وقت الاستحقاق بعد مرور ثمانية ايام من تاريخ تبليغه اعلام القطوعية .

ب - اذا جرى تغيير في تعديلاته دون موافقة البلدية .

ج - اذا اتلف او عبث باي شيء يتعلق باجهزة المياه .

د - اذا عارض موظفي البلدية في تأدية واجباتهم .

هـ - اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا النظام .

المادة ١٨- اذا قطعت المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب الواردة في المادة (٧) فلا يعاد اوصولها الا بعد دفع مبلغ دينار واحد .

المادة ١٩- يلقب وفقاً لقانون البلديات او اي قانون يقوم مقامه كل من يرتكب احدى المخالفات التالية :

أ - الاتلاف او العبث او الحاق الضرر باي شيء يتعلق باجهزة المياه .

ب - سحب المياه بطريقة غير مشروعة .

المادة ٢٠- أ - تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين في منطقة البلدية كما يلي :

١ - مائة وخمسون فلساً ثمناً لكل متر مكعب من المياه المستهلكة شريطة ان لا يقل الاستهلاك عن ستة امتار كل دوره .

٢ - مائة وثلاثون فلساً ثمناً لكل متر المكعب واحد اذا زاد استهلاك المشترك عن ستة امتار مكعبة مهما بلغ الاستهلاك .

ب - تكون مدة الدورة الواحدة شهرين .

المادة ٢١- يحق للمجلس ان يقرر اوصول المياه خارج حدود البلدية على ان يتحمل المشترك كامل نفقات التمديد .

المادة ٢٢- للمجلس تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين من انبوب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٢٣- تستوفي البلدية مبلغ مائة وخمسون فلساً ثمناً لكل متر مكعب واحد من المياه المستهلكة خارج حدود البلدية مهما بلغت .

المادة ٢٤- تستوفي البلدية ٥٠٪ من قيمة اثمان المياه المستهلكة في المدارس ودور العبادة والمستشفيات والمؤسسات الخيرية .

المادة ٢٥- تستوفي البلدية غرامة مقدارها ١٠٪ من قيمة الاستهلاك اذا تأخر المشترك عن الدفع شهرين ومبلغ ٢٠٪ اذا تأخر عن الدفع أكثر من شهرين اعتباراً من تاريخ تبليغه .

المادة ٢٦- تستوفي البلدية مبلغ مائة فلس اجرة قراءة العداد .

المادة ٢٧- للمجلس تخفيض او زيادة تعرفه اثمان المياه من آن لآخر .

هكذا من الأشغال

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٣

نظام الحراسة لبلدية صخرة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الحراسة لبلدية صخرة لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

البلدية : بلدية صخرة .

المجلس : مجلس البلدية او لجنة البلدية .

صاحب المؤسسة : اي شخص يتعاطى مهنة تجارية على اختلاف انواعها وتشمل المطاحن والمعاصر واية مهنة اخرى .

المحلات التجارية : المحلات والمؤسسات والمصالح الخاصة التي ينطبق عليها قانون رخص المهن رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٢ او اي قانون آخر يخل محله او - يعمله .

الامن العام : مدير شرطة المحافظة او رئيس قسم شرطة اللواء او القضاء .

المادة ٣ - يتولى المجلس امر اختيار وتعيين الحراس اللازمين وتحديد رواتبهم وعددهم وساعات عملهم ليلا وذلك لحراسة المؤسسات العمومية داخل منطقة البلدية .

المادة ٤ - يشترط فيمن يعين حارسا :

أ - ان لا يقل عمره عن العشرين عاما ولا يزيد عن الخمسين .

ب - ان يكون حسن السيرة والسلوك .

ج - ان لا يكون محكوما بأية جناية او جنحة مخلة بالشرف والآداب العامة .

د - ان يكون ملما بالقراءة والكتابة .

المادة ٥ - يقوم المجلس في بداية كل سنة مالية بفرض رسوم الحراسة التالية على اصحاب المؤسسات او المحلات التجارية بمعدل شهري وتصنيفها على ثلاث درجات على النحو التالي :

قيمة الرسوم

الدرجة	فلس	دينار
الاولى	٥٠٠	١
الثانية	٧٥٠	
الثالثة	٥٠٠	

للمادة ٦ - يكون رسم الحراسة متحققا على صاحب المؤسسة اعتبارا من اليوم الاول من مباشرته العمل .

للمادة ٧ - في حالة اخلاء المحل التجاري او بيعه يبقى البائع مسؤولا عن دفع رسوم الحراسة الى ان يقسم باعتباره البلدية بذلك خطيا .

للمادة ٨ - تحصل الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

للمادة ٩ - تحتفظ البلدية بسجلات وملفات خاصة بما يتلأَم واصناف الحراس وقواعد استخدامهم واجورهم وزيادتهم والاجراءات التأديبية بحقهم وانهاء خدماتهم ومكافآتهم وغير ذلك مما له اساس بشؤون عملهم .

للمادة ١٠ - يجري استخدام الحراس على اساس العمل بالمياومة على ان لا تقل الاجرة اليومية عن اربعماية فلس ولا تزيد على خمسمائة فلس .

للمادة ١١ - يقوم الحراس بوظائفهم ليلا تحت اشراف البلدية ومراقبة الامن العام وتعتبر البلدية مسؤولة عن واجباتهم بعد الاستئناس برأي الامن العام وعما كتبهم في حالة اخلائهم بواجبهم والاستثناء عن خدماتهم .

للمادة ١٢ - يتم دفع اجور الحراس ومصاريف الحراسة من عائدات رسوم الحراسة .

للمادة ١٣ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بعد الادانة بغرامة لا تقل عن دينارين ولا تزيد عن خمسة دنانير .

نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام بلدية صخرة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بلدية صخرة لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٨) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ١٢٥ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

يستوفي المجلس الرسوم التالية عن التصاريح التي يصدرها وفقاً لما يلي :

فلس	دينار
٧٥٠	رسم تسجيل رخصة .
٥٥٠	للمتر المربع الواحد من ابنية السكن على اختلاف انواعها .
٥٠٠	للمتر المربع الواحد من الشرفات والبيكونات الداخلية .
٢٠٠	للمتر المربع الواحد من الشرفات والبيكونات الخارجية .
٢٠٠	للمتر المربع الواحد من ابنية المستودعات والمخازن .
٥٠٠	للمتر المربع الواحد من البروز في البناء على الشارع العام .
٢٥٠	للمتر المربع الواحد من ابنية المكاتب والفنادق ودور السينما والقاعات واماكن اللعو والمطاعم والكراجات .
٥٥٠	للمتر المربع الواحد من بناء الاسوار الخارجية على حدود الاملاك .
١٠٠	عن بناء اي صهريج او حفرة امتصاصية او فتح كهف .
١٠٠	عن انشاء اي بناء مؤقت لمدة سنة بنية استعماله في حراسة الابنية او اقامتها :
١٠٠	عن احداث اي تغييرات في بناء قائم .
٢٠٠	رسم كشف على اي بناء او تخطيط لموقع .
٥٠٪	من قيمة الرسم الاساسي مقابل تجديد اي رخصة بعد ستة من تاريخ منحها :

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة ١٩٥ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع لأول مرة مكلفين بدفع ٤٠٪ من نفقات تعبيد وترقيت الشوارع المتاخمة لاملاكهم بغض النظر عن عرض الطريق وتقسيم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانبي الشوارع المراد تعبيدها وترقيتها بنسبة طول واجهته الاملاك المائتة اليهم والملاصقة لذلك الشارع .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة ٣٠٥ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

يحظر على اي شخص ان يقوم بنفسه او يسمح لاحد افراد عائلته :

أ - بان يطرح او يضع اية اقدار او نفايات او مواد كربية في اي شارع او ساحة .

ب - يترك حيوانا في الشارع او يربط فيه او يدعه هامئاً على وجهه .

ج - يضع او يترك مواداً او اشياء اخرى في اي شارع او ان يسمح بوضعها دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس او ان يسمح باستمرار هذه المكرهه زيادة عن المدة المحددة بالتصريح .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة ٣١٥ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جميع النفايات حسب الفئات التالية :

فلس	دينار
٦٠٠	عن كل محل تجاري
٦٠٠	عن كل وحدة سكن
٦٠٠	عن كل محل حرق او صنعة
١٠٠	عن كل حظيرة للحيوانات او الدواجن

الاتفاقيات

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٦٩/٤/١٨ تاريخ ١٩٧٣/٤ المتضمن لموافقة على الاتفاقية الملتوى عقدها مع وكالة الطاقة الدولية لمراقبة تنفيذ الاجراءات الوقائية المتصوص عليها في مساعدة عدم انتشار الاسلحة النووية الدولية .

هكذا من الأهل

قرار رقم ١٩٧٣/١١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/٣/٢٦ رقم ع / ٤٠٤٦/٩/٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الثامنة من المادة ٤٣ من قانون العمل وبأن ما يلي :

١ - هل ان ما ورد فيها من عدم جواز اثبات التكليف بالعمل الاضافي بالبنية الشخصية هو حكم مطلق يجري على كافة حالات التكليف بالعمل الاضافي ام انه حكم يقتصر مفعوله على الحالة التي يمارس فيها وزير الشؤون الاجتماعية صلاحيته المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من نفس المادة باصدار امر بتمديد ساعات العمل المنصوص عليها في المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون العمل ؟

٢ - هل ان الاجور التي ترتب للعامل عن عمله الاضافي هي اجور ناشئة عن قانون العمل ام لا ؟

٣ - هل ان الفقرة الثامنة المطلوب تفسيرها تنطبق على العمل الاضافي الواقع بعد تاريخ نفاذ حكمها ام انها تسري ايضا على العمل الاضافي السابق لهذا التاريخ ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٩٧٣/٣/٢٠ وكتاب نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية لوجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٣/٣/١٢ بين : ان الفقرة الثامنة من المادة ٤٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (لا تسمع البينة لاثبات اجور ساعات عمل اضافية الا اذا كان العمل الاضافي قد جرى التكليف به خطيا من قبل صاحب العمل او من ينوبه وتم وفقا لاحكام هذه المادة باستثناء الحالات للطائرة كالحريق والسيارات فيجوز التكليف بهاشقاها ولا ينسحب هذا النص على القضايا المنظورة امام المحاكم حاليا) .

وهذا النص كما هو ظاهر من صيغته قد ورد مطلقا ولم يرد في القانون ما يفيد ان حكمه مقيد بالعمل الاضافي الواقع بعد ساعات العمل المبحوث عنها في الفقرة الثالثة من نفس المادة .

وحيث ان المطلق يجري على اطلاقه ، فان حكم الفقرة الثامنة المشار اليها يشمل جميع حالات العمل الاضافي . هذا ما تقرره فيما يتعلق بالنقطة الاولى .

اما فيما يتعلق بالنقطتين الثانية والثالثة فان حكمة التمييز كانت في حكمها الصادر في الدعوى الحقوقية التمييزية رقم ٨٣ لسنة ٩٧٢ تاريخ ١٩٧٣/٣/١٣ فسرت فيه احكام قانون العمل فيما يخص باجور العمل الاضافي بأن قررت ان هذه الاجور لا ترتب للعامل بمقتضى قانون العمل وانما هي حقوق ترتب له بمقتضى احكام القانون المدني (المجلة) كما قررت ان حكم الفقرة الثامنة من المادة ٤٣ المطلوب تفسيرها لا ينطبق الا على العمل الاضافي الواقع بعد تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون العمل .

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من الدستور لا تميز هذا الديوان بتفسير اي نص قانوني اذا كانت المحاكم قد فسرت . فاننا نقرر عدم اختصاصنا لتفسير القانون فيما يتعلق بالنقطتين الثانية والثالثة .

صدر بتاريخ ١٩٧٣/٥/٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	بشير الشريقي
الشؤون الاجتماعية	لرئاسة الوزراء	التمييز		موسى الساكت
والعمل				
مدير دائرة العمل				
عبد القادر حجازي	شكري المهندي	عبد الرحيم الواكد		

قرار رقم ١٩٧٣/١٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

◆◆◆◆◆

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/٣/٢٤ رقم ٢٨٨٣/٣/١٠٩/١٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الاولى من المادة ١٤٤ والفقرتين الاولى والثانية من المادة ١٢٧ والفقرتين (أ) و (ج) من البند الثاني للمادة ١٠٤ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كان يجوز لشركة اجنية ان تكون عضوا في مجلس ادارة شركة مساهمة اردنية يقل عددها اعضاءها عن عشرين شخصا ونفس الوقت لا يبعد الى شركة متفرعة عن الشركة الاجنبية بادارة المشروع الذي انشأت الشركة للمساهمة الخصوصية للقيام به ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير السياحة والآثار لوجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧ وتدقيق النصوص القانونية تبين :

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٤٤ من قانون الشركات المشار اليه تنص على ما يلي (لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الادارة أو لأحد اعضاءه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها) .

٢ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٢٧ من نفس القانون تنص على ما يلي (يجوز ان يقوم رئيس مجلس ادارة الشركة للمساهمة العامة أو أي عضو آخر فيه بوظيفة مدير عام الشركة أو نائب المدير العام أو مساعد المدير العام بقرار من مجلس الادارة بأكثرية ثلثي اعضاءه) .

ولان الفقرة الثانية من نفس المادة تنص على ما يلي (ولا يجوز لأعضاء مجلس الادارة تولي وظيفة ذات أجر أو تعويض في الشركة خلافا لما ورد في الفقرة (١) أعلاه إلا اذا نص نظام الشركة على جواز ذلك بعدد مجلس الادارة بأغلبية ثلثي اعضاءه على الأقل مقدار الأجر أو التعويض) .

٣ - ان الفقرة (١) من البند الثاني للمادة ١٠٤ تنص على ما يلي (اذا قل عدد المساهمين بالشركة المساهمة الخصوصية عن عشرين شخصا فتكون ادارتها بالشكل الذي يثق عليه الشركاء شأنها في ذلك شأن الشركة العادية) .

ولان الفقرة (ج) من نفس البند تنص على ما يلي (تنطبق على مديري أو مجلس ادارة الشركة المساهمة الخصوصية نفس الاحكام المتعلقة بصلاحيات وواجبات وشروط مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون إلا اذا ورد استثناء صريح على ذلك) .

ومن هذا النص الأخير يتضح ان الاحكام المتعلقة بصلاحيات وواجبات وشروط مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات تنطبق على مديري ومجلس ادارة الشركة المساهمة الخصوصية الا اذا ورد استثناء صريح من هذه الاحكام فمعدله يوجب تطبيق هذا الحكم الاستثنائي .

وحيث قد ورد نص صريح يتعلق بإدارة الشركة المساهمة الخصوصية التي يقل عدد المساهمين فيها عن عشرين شخصاً وهو نص الفقرة (أ) من البند الثاني للمادة ١٠٤ فإنه يقتضي تطبيق هذا النص الخاص باستبعاد الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٢٧ على اعتبار أن نص الفقرة (أ) هو استثناء من هذه الأحكام.

وحيث أن الفقرة (أ) المشار إليها تنص على أن إدارة الشركة المساهمة الخصوصية التي يقل عدد المساهمين فيها عن عشرين شخصاً تكون بالشكل الذي يتفق عليه الشركاء شأنها في ذلك شأن الشركة العادية.

وحيث أن المادة ١٢ المتعلقة بالشركة العادية تجيز أن يتولى إدارة الشركة أي من الشركاء فسان ما ينبغي على ذلك أنه يجوز للشركة الأجنبية التي هي عضو في مجلس إدارة شركة مساهمة خصوصية يقل عدد المساهمين فيها عن عشرين شخصاً أو إية شركة متفرعة عنها أن تتولى إدارة الشركة المساهمة أو إدارة المشروع الذي انشئت الشركة بغاية القيام به وذلك حسبما يتفق عليه الشركاء في عقد التأسيس والنظام الداخلي تطبيقاً لنص الفقرة (أ) للمادة ١٠٤ سالفة الذكر.

أما ما ورد في الفقرة الأولى من المادة ١٤٤ من أنه لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد أعضائه مصاحبة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة فإن حكم هذه الفقرة إنما ينصرف إلى العقود غير المتعلقة بأعمال الإدارة، إذ أن أعمال الإدارة قد أورد لها القانون نصاً خاصاً بها يجيز لعضو مجلس الإدارة أن يتولى هذه الأعمال وهذا النص هو الواجب التطبيق كما أسلفنا.

هذا ما نقرره في تفسير النقطه المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧٣/٥/٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
الاقتصاد الوطني	لرئاسة الوزراء	محكمة التمييز	الرئيس الأول لمحكمة	التمييز
مراقب الشركات	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريفي	موسى الساكت
إسماعيل العرموطي				

قرار رقم (١٣) ١٩٧٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/٣/٢٦ رقم ٤٠٨٣/٢٦٧/٢١ اجتمع الديوان الخاص بشير القوانين لأجل تفسير المادتين ٢٧ و ٢٨ من قانون نقابة الاطباء الاردنية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان الطبيب الذي جرى انتخابه نقيباً للأطباء لأول مرة بتاريخ ١٠/١١/٦٩ في ظل قانون نقابة الاطباء القديم رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ ثم أعيد انتخابه نقيباً للمرة الثانية بتاريخ ١٦/٣/٩٧١ في ظل القانون الجديد - هل يكون انتخابه نقيباً للمرة الثالثة بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٣ صحيحاً ومنطقاً وأحكام المادتين المشار إليهما أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصحة المرجح لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ ومطالعة وكالة نقابية الاطباء المبينة في الكتاب المؤرخ ٩٧٢/١٢/٥ والكتاب المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٥ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١ - أن قانون نقابة الاطباء الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ كان في الاصل قد صدر بتاريخ ١٤/٤/٩٧٠ كقانون مؤقت برقم ٣ لسنة ١٩٧٠ وأن المادة ٢٥ منه كانت تنص على ما يلي : (يتولى شؤون النقابة مجلس مؤلف من نقيب وعشرة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة وتكون مدة دورة المجلس سنتين) .

وأن المادة ٢٦ منه كانت تنص على ما يلي : (يجوز اعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ولا يعاد انتخابه بعد ذلك الا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة) .

وبعد عرضه على مجلس الأمة صدر كقانون دائم نافذ المفعول اعتباراً من ١٩٧٢/٥/٦ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد جاءت نصوصه فيما يتعلق بمدة دورة مجلس النقابة وبانتخاب النقيب بماتلة لنص المادتين ٢٧ و ٢٨ من القانون المؤقت حيث نصت المادة ٢٧ منه على ما يلي : (يتولى شؤون النقابة مجلس مؤلف من نقيب وعشرة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة وتكون مدة دورة المجلس سنتين ويجوز للهيئة العامة بتسيب من المجلس ان تقرر زيادة اعضاء المجلس) .

كما نصت المادة ٢٨ على ما يلي : (يجوز اعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ولا يعاد انتخابه بعد ذلك الا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة) .

٢ - أن قانون نقابة الاطباء القديم رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ وما طرأ عليه من تعديلات كان يجيز اعادة انتخاب النقيب لأكثر من مرتين، اذ لم يرد فيه أي نص على خلاف ذلك .

ومن هذه النصوص يتضح أن الشارع، اعتباراً من تاريخ نفاذ احكام القانون المؤقت المشار اليه قد استحدث قاعدة جديدة فيما يتعلق بانتخاب نقيب الاطباء لم تكن موجودة في القانون القديم بأن منع اعادة انتخابه لأكثر من دورتين الا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة .

وحيث أن القانون إنما يطبق على الواقع التي تحصل به العمل فإن ما ينبغي على ذلك أن الدوريتين المقنودتين في قانون نقابة الاطباء الجديد هما الدورتان اللتان تم فيها انتخاب النقيب في ظله .

اما الدورات السابقة التي تم فيها انتخاب النقيب في ظل القانون القديم فلا تدخل في الحساب لأغراض تطبيق حكم المادة ٢٨ من القانون الجديد .

وحيث انه بعد صدور قانون نقابة الاطباء المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ لم تمر على مجلس النقابة الا دورة واحدة وهي الدورة التي جرى فيها انتخاب النقيب بتاريخ ١٦/٣/٩٧١ فان اعادة انتخاب نفس الشخص نقيبا للمرة الثانية بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٣ يكون جائزا على اعتبار ان هذا الانتخاب قد جرى في الدورة الثانية بعد نفاذ القانون المذكور وليس في دورة ثالثة .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧٣/٥/٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الصحة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
الوزير	لرئاسة الوزراء	محكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز	
المدير الفني	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	مومى الساكت

قرار رقم ٩٧٣/١٤ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٠/٣/١٩٧٣ رقم ر/٣/٤١٨١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون السياحة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ والانظمة والبطاقات الصادرة بموجبه واحكام قانون رخص المهن رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان ترخيص الصناعات السياحية كالفنادق هو من اختصاص مجلس ادارة سلطة السياحة ام من اختصاص رؤساء البلديات .

وبعد الاطلاع على كتاب امين العاصمة المؤرخ ١٩٧٣/١/٢٤ وكتاب وزير السياحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٢/٤ تبين :

١- ان البند الثاني من الفقرة (أ) للمادة السادسة من قانون السياحة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ تنص على ان ترخيص الصناعات السياحية هو من اختصاص مجلس ادارة سلطة السياحة .

وان المادة الثانية منه اعتبرت الفنادق والزلل والمطاعم والاستراحات مشمولة بعبارة (الصناعات السياحية) .

٢- ان للمادة السادسة من نظام المؤسسات الفندقية ومراقبتها رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ الساري المفعول بمقتضى المادة ١٥ من قانون السياحة تنص على انه لا يجوز لاية مؤسسة فندقية ان تمارس اعمالها ما لم تحصل على رخصة مسن سلطة السياحة .

وان الفقرة (أ) من المادة السابعة منه تنص على وجوب استيفاء رسم سنوي عند اصدار الرخصة او تجديدها .

٣- ان للمادة الرابعة من قانون رخص المهن رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ لا يميز لاي شخص ان يتقاضى اية مهنة ما لم يحصل على رخصة مهن بذلك ويلتزم الرسم المستحق عليها بمقتضى احكام هذا القانون .

وان المادة السابعة منه اناطت صلاحية اعطاء رخصة المهن برئيس البلدية .

وان البند ٢٧ من الجدول الملحق بهذا القانون نص على مقدار رسم رخصة المهن التي تعطى للفنادق .

ومن هذه النصوص يتضح ان هنالك تعارض بين احكام قانون السياحة وقانون رخص المهن فيما يخص بالتخصيص للفنادق ، فبينما نص قانون السياحة على ان مجلس ادارة السياحة هو المختص بالتخصيص للفنادق مقابل رسم فان قانون رخص المهن قد نص على ان الترخيص للفنادق عائد لرئيس البلدية :

وحيث ان قانون السياحة هو قانون خاص تنحصر احكامه بالصناعات السياحية ومنها الفنادق ، بينما قانون رخص المهن الذي جاء بعده هو قانون عام تشمل احكامه مختلف المهن .

وحيث انه من المبادئ القانونية المسلم بها انه اذا جاءت قواعد قانونية عامة بعد قواعد قانونية خاصة فان القواعد العامة لا تلغى القواعد الخاصة او تعدلها الا بالنص الصريح فاما مجرد وجود تعارض بين هـله القواعد فلا يترتب عليه الغاء او تعديل الاحكام الخاصة الغاء او تعديلا ضمنيا .

فان ما يبيى على ذلك ان احكام قانون السياحة هي الواجبة التطبيق على ترخيص الفنادق السياحية بحيث تعتبر سلطة السياحة هي المختصة بالترخيص .

يؤيد هذا الرأي ان المادة الثالثة من قانون رخص المهن المشار اليه تنص على ان احكام هذا القانون لا تنطبق على الاشخاص والشركات والمؤسسات والبيوت التجارية والجمعيات والقبابات والمؤسسات الذين يمتنون اية مهنة اذا كانوا خاضعين لرسم رخصة بموجب قوانين اخرى . ومن الواضح ان الفنادق خاضعة لرسم رخصة بمقتضى قانون السياحة مما يترتب عليه عدم جواز تطبيق احكام قانون رخص المهن على الفنادق عملا بالمادة الثالثة المشار اليها .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٣/٥/٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة السياحة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	بتفسير القوانين
مفتش عام	لرئاسة الوزراء	التمييز	الرئيس الاول لمحكمة	التمييز
وزارة السياحة	يوسف الكوايلت	شكري المهندي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريفي
				موسى الساكت

نص الحق للسلطة القضائية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

فأمر بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ التي دعي مجلس الامسة في دورة استثنائية من اجل اقرارها :-

مشروع قانون منع بيع العقار للعدولسة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٤/٢٢

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

وزير الداخلية
احمد الطراولة

